



تطور حركة المرأة في المجتمع الليبي بين التمكين والتفعيل؛ دراسة توثيقية* (2 من 2)

حقوق المرأة بعد الاستقلال ظلت على الورق ونشاطها كان نخبويا واعتمد المبادرة الذاتية

الطابع الأيديولوجي يغلب على حركة المرأة الليبية .. ومؤسساتها تحولت الى أدوات تبشيرية دعائية



د. أمال سليمان العبيدي

نشطات العمل الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة.

5- لعل فكرة انخراط المرأة في مجال القضاء والنسائية من أهم الأفكار، إلا أنه يمكن القول بأن مساهمة المرأة في السلطة القضائية تبدو هزيلة مقارنة بدور الرجل في هذا الجانب، ناهيك عن النظرة التقليدية التي تأخذ من الدين ستارا

للتقليل من أهمية هذا الانخراط.

6- في إطار الانتقال بالمرأة في ليبيا إلى طور التفعيل، تم حل والغاء الاتحاد العام للجمعيات النسائية، والجمعيات النسائية بمختلف المناطق، وذلك بحجة أن المرأة في ليبيا هي جزء وشريك في معظم المؤسسات كمؤسسات صنع القرار وهي المؤتمرات الشعبية، إضافة إلى أنه لا يوجد فصل بين الرجل والمرأة، وأن الثورة أنشأت المرأة حقوقها ومن هنا لا حاجة لوجود اتحاد نسائي للدفاع عن المرأة، وإن أي قضية تخص المرأة ينبغي أن تروح في المؤتمرات الشعبية، في هذا الإطار تم تشكيل مؤتمرات شعبية نسائية في معظم المناطق، فكل مؤتمر شعبي للذكور يقابله مؤتمر شعبي للإناث،

استمرت الفكرة لمدة سنتين ثم الغيت على أساس أن الرجل والمرأة ينبغي أن يكونا في مؤتمر واحد. وفي التسعينيات من القرن الماضي برز الاهتمام بنشاط المرأة من خلال أمم مؤتمر الشعب العام عن طريق أسانة شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية حيث أصبحت أمانة شؤون المرأة أو الشؤون الاجتماعية، وهو منصب تقلده النساء من مختلف المؤتمرات. ويمكن القول بأن ظاهرة عدم استقرار والغاء وديم كثير من المؤسسات ومنها المؤسسات التي تسعى إلى تدعيم دور المرأة أدى إلى ترك فجوة على مستوى القاعدة، فبعد أن تم إلغاء الجمعيات النسائية صدر القانون رقم (20) لسنة 2001 بشأن تنظيم الجمعيات النسائية. وفي الواقع القانون أنشئت جمعيات نسائية تكونت من النساء بالمؤتمرات الشعبية الأساسية والمواقع الخدمية والانثاجية، إضافة إلى تكوين رابطات الجمعيات النسائية بالشعبية من أمسات الجمعيات النسائية

7- على الرغم من محاولة إدماج المرأة وإقامتها في مختلف المجالات، إلا أن المشكلة تكمن في غياب الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لها أسوة بما يتمتع به الرجل من اختصاصات.

سادسا، ملاحظات ختامية،

من خلال تتبع تطور حركة المرأة في ليبيا عبر الفترات التاريخية المختلفة يمكن إبراز الملاحظات التالية:

1- إن التطورات والتغيرات التي حدثت في المجتمع الليبي عبر الفترات التاريخية المختلفة، والتي لعبت دورا حاسما في التأثير على البيئة الاجتماعية والثقافية والبنى السياسية والاقتصادية، كانت من ضمن العوامل والعناصر التي أثرت وساهمت في تحديد الأسس التي ساهمت في تطور حركة المرأة في ليبيا.

2- اتسم نشاط المرأة بالطابع الريادي، الذي لا يتجاوزها إلى حركة فاعلة تتعصب وجودها من تطورها التاريخي الذي يعتمد على التواصل والاستمرارية والاستقرار.

3- غلبة الطابع الأيديولوجي على حركة المرأة في ليبيا خاصة منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث انعكس ذلك على البنى المختلفة التي استهدفت نشاط المرأة، لتتحول بعض تلك البنى إلى أدوات تبشيرية دعائية أكثر من اهتمامها بالقضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية التي تخص المرأة.

4- غياب التعاون وغياب الاتصال والتواصل بين القيادات على المستوى الرسمي والقاعدة العريضة، إضافة إلى هيمنة الفرد الواحد على النشاطات المختلفة والمتعلقة بنشاطات المرأة المختلفة والتي تأخذ طابعا موسميا، مما جعل الكثيرات من النشاطات في هذا المجال يفقدن الوسط الذي يعملن به.

* محاضرة ألقاها العبيدي في ديوان الكوفة بلندن، بدعوة من "مركز ليبيا للثقافة"،

** أمال العبيدي تحمل دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص سياسات مقارنة والسياسية في الشرق الأوسط، من جامعة درم ببريطانيا، وتعمل حاليا أستاذة مشاركة بجامعة قارويوس ... وسابقا رئيسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ... لها الكثير من الأبحاث والدراسات التي اعتنت بعدة عناوين؛ كالمرأة والهوية .. السياسات الخارجية والسياسات الأمنية والمؤسسات العسكرية إلى القبيلة والمجتمع المدني. ولها كتاب بالانكليزية عن الثقافة السياسية في ليبيا

في أمانة مؤتمر الشعب العام (شؤون المرأة والشؤون الاجتماعية في مؤتمر الشعب العام)، وأثنى فقط إلى اللجنة الشعبية العامة في (التعليم، الثقافة والإعلام) خلال الفترة 1977-2003، وتم تعيين عدد صغير من النساء كأمينات (سفيرات) لبعض المكاتب الشعبية في الخارج (السفارات).

سابعاً: أدخل النظام في ليبيا عددا من التنظيمات والفاهيم التي تستهدف الترويج لنور «المرأة الجديدة»، ومن أهمها اللجان الثورية النسائية، والحرس الثوري النسائي، والرايات الثورات، الفعاليات النسائية، ومكاتب قناة الجماهيرية بالروابط الطلابية، والروابط الشبابية. أدت هذه التنظيمات والفاهيم إلى دخول بعض النساء اللجبيات ضمن حلقة النخبة، ولكن لم تلق بعض هذه الأفكار قبولا بين النساء على مستوى القاعدة، ولا بين الغالبية العظمى من الليبيين بصفة عامة، وعلى وجه الخصوص، اعتبرت فكرة الرايات الثورية فكرة غير مقبولة.

في منتصف الثمانينيات، أصبحت أنشطة الإسلاميين في ليبيا أكثر بروزاً وعلى الرغم من تبني النظام لسياسات وإجراءات مختلفة للسيطرة عليهم، ازداد عدد الإسلاميين، خاصة بين الجيل الأصغر سناً، بمن في ذلك النساء. ولقد أثر ذلك على اتجاهات الجيل الجديد من النساء اللاتي تمت تنشئتهن تجاه الأيديولوجيا الثورية وقبمها، فانتشرت ظاهرة التحجج، خاصة بين طالبات الجامعة، وتزايدت خلال التسعينيات، وهاجم العقيد القذافي الحجاب في العديد من خطابهات، وأكد أنه على المرأة أن تحمي نفسها بالتعليم، ويجب أن تكون لها هوية ذاتية قوية، وأن تثق في قدرتها على أداء المهام التي كانت محجوزة تقليديا للرجل.

وعلى الرغم من جهود النظام في عرض أيديولوجيته وسياساته حول المرأة، فإنها لم تتول مسؤولية كاملة داخل المجتمع. وكان دور المرأة محدودا مقارنة بما استهدفته السياسات المختلفة لتعزيز دور المرأة. فلا يزال عامل الثقافة التقليدية يلعب دورا حاسما في منع المرأة من أن تكون عضوا نشطا في المجتمع. على الرغم من توجهها التكني الموسمي الذي يفترض إلى التنظيم، مما يقلل تأثيرها هذا الوجود الذي كان نتيجة لأجواء التعبئة السياسية والتحريك الجماعي الموسمي.

رابعا، العامل الأيديولوجي وتغير الاتجاهات نحو دور المرأة:

منذ سبعينيات القرن الماضي، كان وضع المرأة ودورها في المجتمع أحد أهم القضايا الاجتماعية الهيمية في أيديولوجيا النظام في ليبيا، وذلك من أجل تمكينها وتفعيل دورها في المجتمع في مواجهة وجهات النظر والاتجاهات التقليدية التي لا تزال قائمة من الرجال توافق على التطبيق العملي، أن الموسمي الذي يفترض إلى التنظيم، مما يقلل تأثيرها هذا الوجود الذي كان نتيجة لأجواء التعبئة السياسية والتحريك الجماعي الموسمي.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع، يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة، فاستنادا إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها وصف الفهم الباحث للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سجل المحجورون عما إذا كانت المرأة تمتلك حاليا حقوقا كافية، فحين من النتائج أن 69 بالائة من المحجورين يوافقون على ذلك. ولعل من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث والخصريات الريفيات، حيث تبين أن الإناث الخصريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تترك الإناث الريفيات خارج المجتمع، لا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية يعملن بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع، يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة، فاستنادا إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها وصف الفهم الباحث للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سجل المحجورون عما إذا كانت المرأة تمتلك حاليا حقوقا كافية، فحين من النتائج أن 69 بالائة من المحجورين يوافقون على ذلك. ولعل من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث والخصريات الريفيات، حيث تبين أن الإناث الخصريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تترك الإناث الريفيات خارج المجتمع، لا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية يعملن بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع، يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة، فاستنادا إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها وصف الفهم الباحث للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سجل المحجورون عما إذا كانت المرأة تمتلك حاليا حقوقا كافية، فحين من النتائج أن 69 بالائة من المحجورين يوافقون على ذلك. ولعل من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث والخصريات الريفيات، حيث تبين أن الإناث الخصريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تترك الإناث الريفيات خارج المجتمع، لا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية يعملن بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع، يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة، فاستنادا إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها وصف الفهم الباحث للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سجل المحجورون عما إذا كانت المرأة تمتلك حاليا حقوقا كافية، فحين من النتائج أن 69 بالائة من المحجورين يوافقون على ذلك. ولعل من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث والخصريات الريفيات، حيث تبين أن الإناث الخصريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تترك الإناث الريفيات خارج المجتمع، لا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية يعملن بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

وفي إطار تقييم دور المرأة وحركتها في المجتمع، يمكن القول بأن أهمية هذا الجزء من الدراسة هو محاولة رصد للجانب الحقيقي أو الفعلي لتطور حركة المرأة، فاستنادا إلى نتائج الدراسة المشار إليها والتي تناولت دور المرأة في المجتمع، كانت إحدى القضايا التي تناولتها وصف الفهم الباحث للوضع الحالي للمرأة في المجتمع الليبي، حيث سجل المحجورون عما إذا كانت المرأة تمتلك حاليا حقوقا كافية، فحين من النتائج أن 69 بالائة من المحجورين يوافقون على ذلك. ولعل من المهم الإشارة إلى أن الاختلاف فيما يتعلق بهذه المسألة بين الإناث والخصريات الريفيات، حيث تبين أن الإناث الخصريات يطمحن إلى زيادة حقوقهن داخل المجتمع، بينما تترك الإناث الريفيات خارج المجتمع، لا أنه ينبغي ملاحظة أن النساء في المناطق الريفية يعملن بالتساوي في كثير من الأحيان مع الرجال في العديد من الأنشطة خاصة الأنشطة الزراعية.

فقد جعل القانون التعليم إلزاميا حتى المستوى المتوسط «الإعدادي»، نتيجة لذلك، ازداد عدد مدارس البنات في جميع أنحاء البلاد بعد 1969. ولقد أثر تزايد مستوى التعليم بين النساء خلال السبعينيات على عدة مجالات أخرى من حياتهن التقليدية. وكان هذا ملحوظا في انتشار ظاهرة نزح الحجاب بين النساء، خاصة في المناطق الحضرية، وفي تزايد خروج النساء لالاسواق وقيادتهن للسيارات والسفر خارج البلاد بدون مرافق من الذكور. وشجعت المرأة على المشاركة النشطة في الحياة السياسية ضمن إطار النظام السياسي الليبي (المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية). كذلك، تم تشجيع المرأة على تشكيل لجان ثورية تعمل ضمن إطار اللجان الثورية مع تركيزها على تعزيز أدوار المرأة السياسية والإدارية.

منذ بداية الثمانينيات، قام النظام بتقديم عدد من الأفكار والسياسات الجديدة لتشجيع المرأة على تولى مكانة أكثر بروزا داخل المجتمع.

أولا: أصبح على جميع الليبيين من الذكور والإناث الانخراط في التدريب العسكري العام إذا كانوا لاثنين صحيا، ونصت المادة 3 من القانون رقم 3 على أن العلوم العسكرية هي إحدى المواضيع الرئيسية التي يجب أن يدرسها الطلاب في جميع المستويات التعليمية بعد الابتدائي. وكان الزاميا على جميع الطلاب من الذكور والإناث ارتداء الملابس العسكرية والقيام بالتدريبات يوميا. وقد تقررت منذ عام 1990، الخدمة العسكرية بعد التخرج لمدة سنة وفقا لأحكام القانون رقم 3 المتعلق بالشعب المسلح، وعدلت فيما بعد لمدة ثلاثة أشهر، أما الإناث فكان عليهن تطبيق الخدمة الوطنية لمدة ثلاثة أشهر بعد التخرج في أية مؤسسة أو مجال مدني.

ثانيا: تم تشجيع النساء على الانخراط بالكلية العسكرية للبنات، التي أنشئت عام 1979، وتمنح خريجات هذه الكلية رتبة ملازم عند التخرج.

ثالثا: تم تعزيز الوضع القانوني للمرأة عبر سنين، فقد تم إلغاء القانون 176 لسنة 1972 المتعلق بحقوق المرأة في الزواج والطلاق. وحل بدلا من القانون رقم 10 لسنة 1984، الذي صاغه مؤتمر الشعب العام بعد أي قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. ولكن نظرا لغياب المرأة عن المؤتمرات الشعبية الأساسية، على الرغم من تشجيع النظام، فقد تأثر القانون بوجهات نظر الذكور الذين كانوا يعارضون أي تغير في وضع المرأة. ولكن بعد ذلك، تم تعديل بعض مواد هذا القانون بصور القانون رقم 22 لسنة 1991. وكان الغرض من التغييرات في قانون الزواج والطلاق إعطاء المرأة وضعاً أفضل وحقوقاً أقوى داخل الزواج. لم يعد مسوحا للرجل، وفقا للمادة 23 من القانون رقم 22، أن يتزوج زوجة ثانية إلا بموافقة زوجته الأولى أو بإذن من المحكمة.

رابعا: تم تشجيع المرأة منذ بداية التسعينيات، على المشاركة في النظام القضائي، ولم يكن في السابق يسمح بقبول النساء كقاضيات لأسباب ثقافية، ومنح القانون رقم 8 لسنة 1989 المرأة حق تولي مناصب القضاء بنفس الشروط التي يخضع لها الرجال، وشملت هذه الوظائف مناصب القضاة والمدعين العامين ووكلاء النيابة، وتم تعيين النساء لهذه الوظائف.

خامسا: انضمام ليبيا إلى جميع المواثيق والعهود والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تقرر المبادئ والسياسات المختلفة لمشاركة المرأة وضمان حقوقها. كما ارتبط ذلك بالتشريعات المحلية التي تسعى إلى تمكين المرأة وتفعيل دورها في المجتمع، كالوثيقة الخاصة بتقرير حقوق المرأة الصادرة في 1997، وكثير من القوانين المسيرة للنشاط الاقتصادي التي تشترط حصول المرأة على نسبة لا تقل عن 20 ٪ من الرخص المتعلقة بممارسة الأنشطة الاقتصادية.

سادسا: تم تشجيع المرأة على تولي مناصب في المجالس الشعبية، إلا أن مشاركتها في السياسة والشؤون العامة لا تزال محدودة مقارنة بدورها في الأنشطة الأخرى ومقارنة بدور الرجل في هذا المجال. على سبيل المثال، تم تصعيد ست نساء فقط



خروج المرأة، وإن اعتبر خروج المرأة للعمل لا يذكر مقارنة بالندور الذي لعبه الرجل، ويمكن القول إن حقل التدريس قد لاقى إقبالا كبيرا من قبل المرأة، إذ عزز ذلك زيادة عدد الطالبات اللواتي التحقن ببعاهد المعلمات.

أما على مستوى التعليم العالي، فقد تم تأسيس جامعتين رئيسيتين في طرابلس وبنغازي في الخمسينيات من القرن الماضي، وقد تم تشجيع دخول المرأة للجامعة، فبدأت الجامعة الليبية بأعداد بسيطة من الطالبات ثم ازداد هذا العدد خلال الفترات اللاحقة لتأسيس الجامعة.

3. مجال الإعلام والصحافة:

السيدة خديجة الجهي إحدى رائدات العمل الإذاعي والصحافي في ليبيا، درست في المدرسة الإيطالية في بنغازي خلال السنوات 1931 وحتى 1936 في بنغازي، واصلت بعدها دراستها الثانوية في القاهرة، عادت بعدها لتعمل في مجال التدريس لمدة ثماني سنوات ثم اشتغلت بالإذاعة الليبية سنة 1956. ازداد اهتمامها بالعمل الصحافي فيما بعد، ترأست بعد ذلك تحرير مجلة «المرأة» التي ظهر أول عدد منها في 10 كانون الثاني (يناير) 1965، كانت فكرة إنشاء مجلة خاصة بالمرأة قد انبثقت عن وزير الإعلام والثقافة في ذلك الوقت الأستاذ خليفة التليسي، بعد استماعه لبرنامج ركن المرأة بالإذاعة والذي تقدمه السيدة خديجة الجهي، وذلك حتى تتاح للمرأة فرصة التثقيف الذاتي.

في مجال الإعلام، يمكن ذكر أسماء بعض السيدات اللواتي ساهمن أيضا قبل الاستقلال في الكتابة في الصحف المحلية، منهن السيدة زعيمة الباروني، السيدة خديجة الجهي، السيدة رمزية العنابي، والسيدة حميدة البراني، والسيدة نادرة العويطي. أما في مجال الإذاعة فقد اقتحمت مجموعة من السيدات هذا المجال منهن السيدة خديجة الجهي، السيدة نجية الطرابلسي، السيدة حميدة بن عامر، وكذلك السيدة حليلة الخضري، السيدة ثريا الفقي.

الفترة الخامسة 1969. حتى الوقت الراهن:

تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل تاريخ ليبيا الحديث، وذلك نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الليبي خلال هذه الفترة منذ قيام الثورة في 1 ايلول (سبتمبر) 1969. وبيّز تأثير هذه المرحلة على المرأة من خلال التغييرات المختلفة في السياسات المتعلقة بالمرأة، حيث سعت هذه السياسات إلى تمكين المرأة من المشاركة في بناء البلاد. مع ذلك، فإن أيديولوجيا النظام التي تركزت على الكتاب الأخضر، أكدت في الوقت ذاته على الاختلافات الجسدية والبيولوجية بين الذكر والأنثى، وأن هناك دورا لكل منهما يتناسب وطبيعته. كذلك اهتمت الأيديولوجيا من خلال الكتاب الأخضر بالأسرة كوحدة اجتماعية، حيث كان هناك احترام كبير لدور المرأة كأم، وكان من المفترض أن تكون المرأة مسؤولة بالكامل عن تربية الأطفال، وأكد العقيد القذافي على هذه الفكرة قائلا: «إن بني الإنسان لا تصلح له ونسأب طبيعته وتلق بكرامته إلا الأمومة الطبيعية... أي (الطفل تربيته أمه).

من حيث المبدأ، لم يرفض الكتاب الأخضر عمل المرأة، ولكنه قصره على الحقول التي تتناسب طبيعتها. وفي هذا الإطار يؤكد معمر القذافي على أن:

«المسألة ليست أن تعمل المرأة أو لا تعمل فهذا طرح مادي سخيف - فالعمل يجب أن يوفره المجتمع لكل أفراد القادرين عليه والمحاجين له رجلا ونساء ولكن أن يعمل كل فرد في المجال الذي يناسبه...وأن لا يضطر تحت العسف أن يعمل ما لا يناسبه.

من أبرز النجاحات التي تحققت خلال هذه الفترة دور السياسة التعليمية خاصة تجاه المرأة،

د. أمال سليمان محمود العبيدي*

الفترة الرابعة 1951. 1969:

تمثل هذه المرحلة فترة الاستقلال الذي تم في 24 كانون الاول (ديسمبر) 1951، وذلك تحت رعاية الأم المتحدة، وكانت إيذانا بتكوين دولة جديدة هي المملكة الليبية المتحدة ثم أصبحت فيما بعد المملكة الليبية، من خلال تطور وضع المرأة خلال هذه الفترة يمكن ملاحظة أن التعليم ساهم بشكل واضح ومؤثر في خروج المرأة، وبشكل عام اعتبرت الحكومة الليبية في هذه الفترة أن التعليم يمثل تحديا قائما ومستمر، فكان من بين الخطوات الأولى التي تبنتها هي سن إصدار قانون التعليم رقم 5 عام 1952، حيث منح هذا القانون حق التعليم لكل شخص وجعل التعليم إلزاميا لجميع الأطفال، ذكورا وإناثا.

ومن هنا أصبح الودان ملزمن بإرسال أطفالها إلى المدارس، ولقد استغفقت الإناث من ذلك بدرجة أكبر من الذكور، على الرغم من أن أعداد الإناث في النظام التعليمي كانت أقل من الذكور خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وقد يرجع ذلك إلى الزواج المبكر للإناث.

خلال هذه الفترة، كان دور المرأة في قوة وسوق العمل محدودا جدا باستثناء الفلاحة. وعلى الرغم من أن اللوائح الحكومية لم تميز ضد المرأة في الوظائف، فإن المرأة لم تكن تمتلك مؤهلات ومهارات تلك الوظائف، نتيجة لذلك فإن: «المرأة كانت مؤهلة للوظائف التي لا تتطلب تدريبا كبيرا، والتي يمكن القيام بها في مناطق منفصلة. وهكذا كانت المرأة في الغالب تعمل كمعالة في البيوت أو كمعالة نظافة في المكاتب».

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، أثرت مجموعة من القوانين واللوائح على دور المرأة في المجتمع من الناحية النظرية، فعلى سبيل المثال، نالت المرأة حق اختيار زوجها من سن السادسة عشرة وحق طلب الطلاق مثل الرجل. كذلك حصلت المرأة على حق المشاركة في السياسة من خلال منحها حق التصويت، وحق شراء وبيع العقارات، وحق إنشاء الروابط والجمعيات النسائية، التي بدأت تتكون في المراكز الحضرية الرئيسية. وعلى الرغم من أن المرأة حصلت على هذه الحقوق من حيث المبدأ، فإن معظم هذه الحقوق كانت من الناحية العملية، حقوقا على الورق فقط. حيث استغاف عدد قليل من النساء من هذه الحقوق، واستمرت النساء في عدم المشاركة في الأنشطة اليومية مقارنة بمشاركة الرجال.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نشاط المرأة في هذه المرحلة، هو نشاط قلّة أو نشاط نخبة، اعتمدت فيه المرأة على البرادة والمباردات القرية في مختلف الجوانب التي ساهمت فيها هذه القلة من أجل توسيع دائرة المشاركة في جميع المجالات، فمن أبرز النشاطات التي تم رصدها خلال هذه الفترة:

1. تأسيس الجمعيات النسائية في ليبيا،

خرجت إلى حيز الوجود في سنة 1954 أول جمعية نسائية في ليبيا في مدينة بنغازي سميت (جمعية المرأة الخيرية)، تكاثفت فيها مجموعة من سيدات المجتمع (لبيبات) وعربيات مقامة في ليبيا، على رأسهن صاحبة الفكرة السيدة حميدة العنيزي، التي ترأست الجمعية. وكان تأسيس هذه الجمعية يهدف إلى النهوض بالمرأة ثقافيا واجتماعيا ومعنويا، ولكن في حدود الإمكانيات غير المتيسرة آنذاك وفي غياب التشجيع من الهيئات الرسمية ومن المجتمع بشكل عام، وقد غلب على الجمعية الطابع الخيري، حيث أُنشئت على عاتقها مساعدة الأسر الفقيرة، كما سعت إلى إقامة حملات خيرية وحفلات ترفيهية لصالح نزل اللاجئين والمستشفيات، إضافة إلى تعزيز الوعي العام للمجتمع وذلك من خلال زيارة البيوت وتحريض الأهالي ومحاوله إقناعهم بضرورة تعليم بناتهم، وتشجيع المرأة للانخراط في الجمعية ونشاطاتها، والتي منها دورات متعاقبة لتعليم فن التطريز والحياكة، والطبع على الآلة الكاتبة، والتدبير المنزلي، والموسيقى، إضافة إلى اهتمامها بالمشاركة في رعاية الأطفال اليتامي. وفي عام 1964 تم الاعتراف بالجمعية رسميا من قبل الدولة وأصبحت هيئة اعتبارية لها لوائحها ونظامها الأساسي وأطلق عليها منذ ذلك الحين (جمعية النهضة النسائية). كما تم افتتاح عدة فروع من الجمعية في بعض المدن الأخرى، حيث تكونت جمعية النهضة بمدينة درنة في 6 ايار (مايو) 1965. أما اختصاصات هذه الجمعية فلم يحد عن دور الجمعية الأم وهو الاهتمام بتدريب المرأة عن فنون الحياكة والتفصيل والطهي، إضافة إلى إقامة حفلات خيرية لصالح الفقراء والأسر المحتاجة ومعاضدة المؤسسات الخيرية وزياراتها.

ولرسوخ ونجاح نشاط الجمعية تمكنت مؤسساتها السيدة حميدة العنيزي، ومن خلال دعوتها وسعيها، من تكوين أول اتحاد نسائي في ليبيا وهو «الاتحاد النسائي الليبي» عام 1965، وقد شاركت المرأة الليبية من قبل هذا الاتحاد في الكثير من المؤتمرات داخل وخارج ليبيا، كما ساهمت في العمل على فتح مدارس نسائية للبنات وكانت أول من دفع فاتحة الليبية للعمل في مجالات عمل جديدة مثل الإذاعة، والصحافة، والبريد، والتفريض وغيرها.

و من بين الجمعيات النسائية التي تأسست في 27 نيسان (ابريل) 1967، جمعية المرأة العاملة وهي جمعية أهلية تحت إشراف وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومقرها مدينة طرابلس. كان تأسيس الجمعية يهدف إلى رعاية وحماية أطفال المرأة العاملة وذلك بتأسيس مقر يمكن أن يتسع لقسمين داخلي وخارجي، وذلك حلا لمشاكل المرأة العاملة وتشجيعها على الاستمرار في عملها، وكذلك القيام ببرامج ترفيهية كالحالات والحفلات للسيدات اللواتي حرمن منها، إلى جانب استقبال أطفال النساء غير العاملات في القسم الداخلي.

2. مخرجات حقل التعليم:

كان التعليم من أبرز العوامل التي ساهمت في